



في دائرة الضوء الريادة في الخبرة التقنية

يستخدم الصندوق استثماراته في المناطق الريفية لتطبيق الخبرة التي اكتسبها على مدار أكثر من 40 عاما من العمل مع السكان الريفيين لمساعدتهم في تحسين نوعية حياتهم والتغلب على الفقر. ومن السمات التي ننفرد بها معرفتنا التقنية في المجالات المواضيعية الرئيسية - مثل التمويل الريفي والأسواق والتنوع البيولوجي. وفي عام 2022، واصلنا السعي لاستخدام هذه الخبرة لدعم السكان الريفيين في تعزيز سُبل عيشهم وإيجاد حلول لتحديات اليوم.

وكان عام 2022 مهما في التطوير المستمر لعمل الصندوق مع القطاع الخاص بصفة عامة. وفي سبتمبر/أيلول، وافق المجلس التنفيذي على قرض بقيمة 5 ملايين دولار أمريكي لإحدى مؤسسات التمويل البالغ الصغر في كمبوديا - وهو أول مشروع عملية غير سيادية على الإطلاق في البلد. ويضاف ذلك إلى قائمة العمليات غير السيادية التي صدرت الموافقة عليها خلال السنتين الماضيتين لتنفيذ مشروعات في بوليفيا ومدغشقر وموزامبيق ونيجيريا وأوغندا. ويجري التخطيط لمزيد من هذه العمليات في عام 2023.

ويُشكل تطوير حلول مالية مصممة خصيصا للسكان الريفيين جزءا حاسم الأهمية في عملنا.

ومن خلال مرفق تمويل التحويلات استمر العمل في زيادة تحويلات المهاجرين واستثمارات المغتربين إلى أقصى حد لصالح المجتمعات المحلية الريفية. ومن ذلك على سبيل المثال أن المرفق اختار في عام 2022، من خلال مبادرة منصة التحويلات والاستثمارات وريادة الأعمال للمهاجرين في أفريقيا، 15 مشروعا مبتكرا للتنفيذ في غامبيا وغانا وكينيا والمغرب والسنغال وجنوب أفريقيا وأوغندا. وستُمكن هذه المشروعات - التي لا تزال قيد التنفيذ الآن - المجتمعات المحلية الريفية من تلقي التحويلات من خلال الخدمات المالية الرقمية وعبر الهواتف المحمولة. ويتيح التمويل التكميلي للمشروعات من الشركاء في القطاع الخاص ابتكارات تكنولوجية ونماذج أعمال مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الأسر المعيشية الريفية التي تتلقى التحويلات.

وانطلاقاً من هذا النوع من العمل، أصدر فريق البرنامج في عام 2022 العديد من المنشورات التي تتضمن الدروس والمعرفة بشأن المواضيع الرئيسية، مثل إشراك صغار المزارعين في تطوير منتجات التأمين.

وشهد عام 2022 أيضاً الانتهاء من دراسات رئيسية أخرى حول مواضيع رئيسية. وشملت تلك الدراسات تحليلاً شاملاً لحافضة مشروعات الصندوق في مجال تنمية سلاسل القيمة. وتكشف النتائج عن أن الغالبية العظمى من المشروعات التي يدعمها الصندوق تتبع نهجاً قائماً على سلسلة القيمة، ويتركز 90 في المائة منها على اجتذاب شركاء من القطاع الخاص. وركزت دراسة رئيسية أخرى نُشرت في عام 2022 بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، على كيفية إيجاد حلول مبتكرة وتوسيع نطاقها لتحسين سبل عيش صغار المزارعين.

وساهمت خبرة الصندوق التقنية في مشاركتنا في النقاشات العالمية وساعدتنا على توفير القيادة في المسائل ذات الصلة بمهمتنا. وشملت أبرز مهامنا العالمية خلال العام مشاركتنا في أول اجتماع مشترك لوزراء المالية والزراعة لمجموعة العشرين والافتتاح الرفيع المستوى من رئيس الصندوق خلال الجلسة العامة الخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي، ومشاركتنا في قيادة المنتدى العالمي الأول من نوعه لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية.

وتبادلنا أيضاً المعرفة على المستوى العالمي من خلال مبادرات مثل يوم الابتكار الأول الذي أطلقه الصندوق، والذي قدم دروساً حول كيفية إيجاد حلول مبتكرة للتنمية الريفية وتجريبها واختبارها وتوسيع نطاقها وتمويلها.

وفي حين أن هذه المشاركات مع القطاع الخاص جديدة ومبتكرة وتوفر الكثير من الإمكانيات التحويلية، ينطوي إقراض الشركاء في القطاع الخاص على مخاطر وتحديات جديدة تتطلب إدارة حذرة. ومن هذا المنطلق، نظم فريق الشؤون القانونية في الصندوق تدريباً داخلياً في مجال العمليات غير السيادية وقدم إرشادات بشأن وضع سياسة إفصاح متعلقة بالعمليات غير السيادية تعبر عن التزام الصندوق بضمان الشفافية، ومن بين الخطوات الأخرى المتخذة بتوجيه من فريق الشؤون القانونية في الصندوق ضمان اتساق هذه السياسة مع إجراءاتنا المنقحة للتقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، ووضع مبادئ توجيهية لاستعراض عمليات القطاع الخاص غير السيادية، وفيما يتعلق بإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، وضعنا أيضاً إجراءً معززاً للشكاوى يجري تطبيقه حالياً، لضمان قدرة الناس على الاتصال مباشرة بالصندوق في حالة وجود مخاوف بشأن عدم الامتثال للإجراءات.

وبالإضافة إلى ذلك، قمنا بتطوير أداة متوافقة تماماً مع المبادئ التوجيهية من أجل ضمان الجودة في عمليات القطاع الخاص غير السيادية.

وكان الابتكار المالي أيضاً جوهر نجاح برنامج التأمين من أجل القدرة على الصمود الريفي والتنمية الاقتصادية، وهو برنامج مساعدة تقنية ينفذه الصندوق من خلال منصة إدارة المخاطر الزراعية، ومن خلال هذا البرنامج، قدمت تغطية تأمينية ضد المخاطر المناخية، حتى عام 2022، لما يُقدَّر عدده بنحو 88 000 من صغار المنتجين في غواتيمالا وكينيا وأوغندا وزامبيا.

وفي عام 2022 نجح برنامج التأمين من أجل القدرة على الصمود الريفي والتنمية الاقتصادية في تنفيذ تدخل لتقديم تأمين متعدد الخطوات في أوغندا بالتعاون مع البرنامج القطري للصندوق وحكومة أوغندا، وبدعم من إحدى شركات القطاع الخاص العاملة في مجال التأمين والتكنولوجيا الزراعية. واستهدف البرنامج عملاءه من بين صغار المنتجين في شمال أوغندا وشمال غربها، واستفاد هؤلاء العملاء من منتج تأميني قائم على مؤشر الغلات. وخلال المرحلة التجريبية الأولى من البرنامج، قدمت مدفوعات بلغت في مجموعها أكثر من 23 000 دولار أمريكي إلى المزارعين. وجرى تمديد المشروع بعد ذلك حتى سبتمبر/أيلول 2022، وتلقى خلال تلك الفترة 7 000 مزارع آخر مدفوعات من التأمين. وشارك بالفعل في هذا التأمين 270 000 مزارع للموسم التالي بحلول نهاية الدعم المقدم من البرنامج.